

Distr.: General
18 December 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري



الدوحة، قطر

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨



البند ٩ (و) من جدول الأعمال

اجتماعات مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة
المتعددين في إطار الموضوع العام "التطلع إلى المستقبل:
المزيد من الأعمال التعاونية في مجال تمويل التنمية"،
تركز على المجالات المواضيعية الرئيسية الستة التالية

اجتماع المائدة المستديرة ٦

معالجة المسائل النظامية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية
والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

موجز للمناقشة

١ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٦ جون أوه، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا، وخورخي فاليرو، نائب الوزير لشؤون أمريكا الشمالية والشؤون متعددة الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأدار مناقشات الاجتماع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقدم المشاركون في الاجتماع التالية أسماؤهم عروضاً: هاني دميان، نائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛ وجون ايتويل، الأستاذ في جامعة كامبريدج؛ وأديب مياله، رئيس مجموعة الـ ٢٤، وحاكم مصرف سوريا المركزي؛ ولوي ميشيل، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمساعدة الإنسانية؛ ويواكيم ستيمنه، وزير الدولة للتعاون الإنمائي الدولي في وزارة الخارجية السويدية؛ وهايدماري فيجوريك - زويل، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للمؤتمر.



٢ - وحدد السيد شا، لدى عرضه لموضوع المناقشة، المسألتين الرئيسيتين في جدول أعمال المسائل النظامية وهما: (أ) وضع سياسات محددة لدعم زيادة فعالية الأداء والتنسيق في البيان المالي الدولي و (ب) تعزيز دور البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وقد انصب اهتمام المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة إلى حد كبير على التحدي الذي يمثله إيجاد سبل للتعامل، على مستوى السياسات العامة، مع أوجه الضعف، في النظم المالية، التي كشف عنها الاضطراب المالي العالمي الجاري. وتولد سبل التعامل تلك تحديات إضافية لتكييف هياكل الحوكمة في المؤسسات الدولية وغيرها من هيئات صنع القرار العالمية. ولقد وسعت الأزمة المالية من نطاق توافق الآراء حول الضرورة الملحة لإصلاح بعيد الأثر للحوكمة الاقتصادية العالمية والبنان المالي الدولي. وأشار السيد شا إلى أن رئيس الجمعية العامة قد أنشأ لجنة خبراء معنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وكلفها بإعداد تقرير يتضمن مقترحات بإعادة تشكيل آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية ومؤسساتها على أساس الدروس المستفادة من الأزمة المالية. ويمثل مؤتمر الدوحة خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه. وأشار السيد شا إلى الدعوة الصادرة عن المؤتمر إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى المستويات بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية.

٣ - وأعرب السيد دميان عن تأييده للملاحظة المبداة مؤخرا والتي مفادها أن الأسواق أقل انشغالا في الوقت الراهن بعائدات الأموال منها بإعادة الأموال - مما يدل على أن أزمة الثقة قد تفشت في النظام المالي العالمي. ولذا ثمة حاجة إلى تنسيق عالمي من أجل استعادة تلك الثقة. وفي حين تمثل مجموعة الحوافز الضريبية إجراء هاما لإعادة الثقة في السوق، فإنه يتعين على المجتمع العالمي بذل المزيد من الجهود من أجل التنظيم الحصري للأسواق المالية. ولا تتمثل المشكلة في وجود نظام إنذار مبكر، وإنما في عدم قابلية إنفاذ تلك الإنذارات على البلدان التي تزايد فيها الضعف المالي بسبب التمويل ببيع الأصول المالية الذي قامت به شركات تبين فيما بعد أنها شركات "متعثرة".

٤ - وقال السيد جون إن الحكومات، وإن كانت تواجه في الفترة الراهنة صعوبات في إيجاد سبل للتعامل، على الأمد القصير مع الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، فإن عليها أن تتفق، في الأمد المتوسط، على إصلاح تنظيمي فعال. وتُمثل الأزمة المالية الحالية صدمة بالنسبة للتنمية والتنظيم الماليين كنظرية وممارسة. وفي حين أن للمخاطر التي تخوضها جهات فاعلة خاصة أثرا تنظيميا، لا يمكن لفرادى الشركات أن تعالج أزمة تنظيمية عند اندلاعها. وقد اتسم التنظيم المالي في النظام بشدة التحيز على صعيد الشركات، ويتضح ذلك من مبادرات كاتفاق بازل الثاني والتوجيه الخاص بمتطلبات رأس المال للاتحاد الأوروبي. وسيطلب ذلك إصلاحا جذريا للبنان المالي الدولي. وينبغي أن يُركز النهج التنظيمي بدرجة أقل على التمييز

بين أنواع المؤسسات المالية وبدرجة أكبر على حجم الاستدانة الذي تقوم به تلك المؤسسات. وهناك حاجة ملحة لتحقيق توافق في الآراء الاقتصادية والسياسية فيما يتعلق بالإصلاح المالي الدولي متعدد الأطراف وبنظام بريتون وودز الثاني. وقد تستجيب اللجنة التي أنشأها رئيس الجمعية العامة لتلك الحاجة. وللأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة دور هام تضطلعان به في المسائل النظامية نظرا إلى أنها تتسم أساسا بطبيعة سياسية.

٥ - وأكد السيد ميشيل على أنه ينبغي ألا تتيح الأزمة المالية الحالية الفرصة للبلدان المانحة لكي تتملص من مسؤوليتها فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد على أن الاتحاد الأوروبي سيحقق هدفه المتمثلين في تخصيص ٠,٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٠ و ٠,٧٠ في المائة بحلول ٢٠١٥. وأضاف أن خطر اندلاع أزمة مالية عميقة محتمل جدا وينبغي مقاومة التزعات الحمائية. وتعود أسباب تغير المناخ في معظمها إلى أعمال البلدان المتقدمة ولذلك فإن المساعدة المقدمة على أساس تغير المناخ ينبغي أن تكون بالإضافة إلى المعونة المتعهد بها أصلا. وينبغي تحقيق الأهداف العامة لتوافق آراء مونتيري بما في ذلك وضع سياسة ضريبية فعالة وشفافة. وتتطلب الأزمة الحالية من البلدان أن تكون أقل "أنانية" وأن تتحد جميعها في تعبئة الإرادة السياسية من أجل حلها.

٦ - وأبرز السيد مياله المسألتين الهامتين في فصل المسائل النظامية - ألا وهما البنيان المالي وإسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها. وينبغي أن يُسهم التمويل العالمي في عملية التنمية وألا يقوضها. ومنذ اجتماع مونتيري، لم تُعالج اللامساواة العالمية المتزايدة. وظلت آليات المراقبة غير متكافئة. ودعا توافق آراء مونتيري إلى إقامة آلية لإعادة هيكلة الديون بشكل منظم وثمة حاجة إلى إعادة تنشيط هذا الهدف. ويجب أن يستعرض صندوق النقد الدولي الشروط المرتبطة بأدواته وأن يعيد النظر في تلك التي تعرقل استخدام البلدان النامية لتلك الأدوات. وهذه لحظة هامة لإجراء الإصلاح في حوكمة المؤسسات المالية الدولية من أجل استعادة مشروعية تلك المؤسسات وفعاليتها. وينبغي أن تشمل المشاورات حول تلك الإصلاحات البلدان غير الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠. فالعديد من تلك البلدان أعضاء في مجموعة الـ ٢٤.

٧ - وأكد السيد ستيمنه على أن الأزمة العالمية تستدعي حولا عالمية. وينبغي أن تكون الأنظمة فعالة وغير مفرطة. ولئن كان يتعين توخي الحذر في إنشاء المؤسسات الجديدة للتسليم بما يكمن من قدرات في المؤسسات القائمة، من المهم تعزيز تكامل المؤسسات المالية الدولية ومساءلتها. وهناك حاجة لإرساء ملكية مؤسسية أوسع نطاقا لمؤسسات بريتون

وودز. وينبغي أن تكون عملية الإصلاح ذاتها شاملة ومشروعة وشفافة. وأشار السيد ستيمنه إلى أن السويد، في مجال زيادة موارد بریتون وودز بعينه، يمكن أن تكون مساهما هاما ولكنها ليست عضوا في مجموعة الـ ٢٠ ولذا فإن حصر مناقشة الموارد في تلك المجموعة سوف يؤدي إلى نتائج عكسية. وللأمم المتحدة دور هام ومتعدد الأطراف تؤديه في تعزيز الحوكمة وسيادة القانون. وهنالك أيضا حاجة إلى أن تحتتم جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح.

٨ - وذكرت السيدة فيجوريك - زويل أنه آن الأوان لإبرام صفقة عالمية جديدة. ويجب أن نعتبر الأزمة الراهنة فرصة سانحة ونغتنمها - لمكافحة الأزمة الاقتصادية - وأن نمنع تحولها إلى أزمة إنسانية في البلدان النامية وعلينا أن نعيد التفكير في العلاقة بين الأسواق ودور الدول. فعدم وجود مجموعة واضحة المعالم من المبادئ الدولية لإدارة الأزمات المالية وحلها يُمثل مشكلة كبرى. وقد اقترحت مجموعة الـ ٢٠ تدابير لإدارة النظام المالي الدولي وبتت فيها ولكن دون تمثيل دولي شامل. وقد أظهرت الأزمة أيضا أن المؤسسات المالية الدولية تفتقر إلى القدرة على معالجة حالات كهذه على نحو فعال. فذلك يستدعي تنسيقا أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي.

٩ - وفي أعقاب العروض التي قُدمت، جرت مناقشة تحاورية، وأكد المشاركون من المجتمع المدني على أهمية حماية مشاركة هذا القطاع بصفته مصدر الأفكار الجديدة والناقدة. وشدد ممثل قطاع الأعمال التجارية على القدرات التي يمكن أن يسهم بها قطاع الأعمال في صياغة السياسات الحكومية وتنفيذها في معالجة المسائل النظامية وعلى الرغبة الشديدة في القيام بذلك. واقترح مشاركون آخرون أن يركز صندوق النقد الدولي بدرجة أكبر على المسائل النظامية العامة بما في ذلك تلبية الحاجة إلى أشكال جديدة من التنظيم العالمي. ويتعين على صندوق النقد الدولي أن يعزز مراقبته المتعددة الأطراف وأن يولي مزيدا من الانتباه إلى اتساق سياسات البلدان المتقدمة النمو في مجال الاقتصاد الكلي وألا يدع مجالا لمسائل الحوكمة في القطاع العام في البلدان النامية لكي تلهمه عن ولايته الحقيقية. وينبغي أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور نشط في تشجيع إصلاح النظام النقدي الدولي بما في ذلك تحسين إدارة الصدمات الخارجية وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتوفير مخصصات السيولة المتعددة الأطراف على نحو يتسم بالكفاءة والنظر في اعتماد آلية لتسوية الديون.